



قراءة في دعوات التظاهر ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠

سبتمبر ٢٠٢٠

تقرير ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الانسان

تمهيد

أثار خروج بعض الافراد للتظاهر في بعض القرى المصرية الأحد ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠، الكثير من التساؤلات والتكهنات حول دلالات غضب بعض الافراد في المجتمع المصري ضد بعض قرارات الحكومة المصرية الحالية خاصة ان هذا الخروج لم يكن كما صورته القنوات الإعلامية القطرية والتركية بأنه ثورة جديدة.

ومنذ العام ٢٠٠٥ وخروج التظاهرات العمالية ضد نظام حسني مبارك من مدينة المحلة الكبرى الصناعية (غرب الدلتا)، وحتى ثورة يناير ٢٠١١ وما سبقها من تظاهرات وما تلاها أيضاً؛ كانت تظاهرات الغضب تأتي من المدن المصرية ومن العاصمة القاهرة دون الريف المصري.

بيد أن أغلب الداعين للمظاهرات لم يستخدموا سوى مواقع التواصل الاجتماعي والتي أصبحت السلاح الوحيد الذي استخدمه معارضو الرئيس للتعبير عن رأيهم، في ظل غياب العنصر البشري عن الشوارع والساحات والميادين. وتحتاح موقعي تويتر وفيسبوك في الأيام القليلة الماضية عدد من الفيديوهات التي يقول ناشروها والذين ينتمون الي جماعة الاخوان الإرهابية إنها بداية ثورة حقيقية - وفي الواقع هي ثورة افتراضية - ضد الرئيس عبد الفتاح السيسي وقام أعضاء الجماعة أيضاً بنشر فيديوهات مدعين أنها بث مباشر لتظاهرات في بعض المناطق ولكن بفحص الفيديوهات التي شاركها المستخدمون أظهر أنها في حقيقة الأمر إما قديمة أو غير متعلقة بدعوات من شخص أو جهة معينة، بل بدافع التعبير عن استياء من ظروف معيشية أو من بعض القرارات الحكومية، مثل قانون التصالح حول مخالفات البناء.

أسباب الدعوة التحريضية للتظاهر

اتت هذه التظاهرات لعدة أسباب حقيقية بخلاف تلك التي دعي اليها المقاول الهارب محمد على حيث دعي المقاول الهارب المصريين الي الخروج ضد النظام الحالي ودعا " محمد علي " المقاول الهارب، في تدوينة له على موقع "الفيسبوك"، السبت الماضي، الشعب المصري للتظاهر مُجدداً، قائلاً: "انزل ٢٠ سبتمبر.. ثوره شعب مقهور ومظلوم"، مطلقاً على تلك الاحتجاجات المرتقبة شعار "ثورة شعب"، حسب تعبيره.

وأضاف: "أنا لا أعرف الاستسلام ومؤمن تماماً أن ربنا هيجمعنا وينصرنا، لأننا أصحاب الحق، وأعتقد أن السنة ديه (الحالية) كفيلة أنها كشفت لكم حاجات كثير. اللهم جمع المصريين، ولم شملهم، لإنقاذ بلدنا الغالية مصر".



وتصدر هاشتاج "#انزل_٢٠_سبتمبر" الذي دشنه "محمد علي" قائمة أعلى الهاشتاجات رواجاً في مصر عبر موقع "تويتر".

بينما دعي نشطاء منتمين الي جماعة الاخوان الإرهابية جموع الناس للكتابة على جدران المباني في الشوارع وعلى العملات الورقية عبارات تطالب بإسقاط النظام الحاكم، ومنها

"#مش_عاوزينك_ياسيسي"، و"#انزل_٢٠_سبتمبر"، و"#ارحل".

وحظي هذا الهاشتاج بتفاعل من قبل جماعات الاخوان وبعض المعارضين للنظام المصري الحالي ، وكان اغلب المغردين أصحاب جنسيات عربية وكثيرهم من بعض أعضاء جماعة الاخوان المسلمين بدول تونس والمغرب وقطر وتركيا حيث غرد فيه ناشطون غاضبون من قانون "إزالة التعديات" الذي أثار جدلاً وغضباً واسعاً في مصر، بعد قرار الحكومة بإزالة "التعديات" على الأراضي الزراعية المملوكة للدولة، والمباني المخالفة التي تم بناؤها على مدار ١٠ سنوات، بعد اندلاع احداث ٢٥ يناير.

والغريب انه عند مراجعة الهاشتاجات التي اطلقها المقاول الهارب محمد علي او أعضاء جماعة الاخوان الإرهابية نجد ان التمرکز الجغرافي لها لم يكن من مصر حيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى تليها الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وقطر وفيما يلي نستعرض استجابة المواطنين والأجهزة الأمنية لدعوات التظاهر ثم نوضح خريطة بأهم المناطق التي شهد التظاهرات والاحداث التي وقعت خلالها .

الأسباب الرئيسية لدعوات التظاهر

تسببت قرارات الحكومة في إزالة التعديات علي أراضي الدولة او الأراضي الزراعية او مخالفات البناء التي طالت العديد من المواطنين، لعدم حصولهم على تراخيص للبناء، في تأجيج الغضب بين بعض المخالفين، مع وجود تدهور في الأوضاع المعيشية والاقتصادية التي تعيشها مصر كأحد نتائج ازمة انتشار وباء كورونا المستحدث كوفيد ١٩ ، وفي ٧ أغسطس الماضي، أعلنت الحكومة أنها جمعت ١,٥ مليار جنيه ، خلال الفترة من ١٤ يوليو حتى ٧ أغسطس، من المواطنين الراغبين في التصالح في مخالفات البناء، وبحسب تصريحات وزير التنمية المحلية ، اللواء "محمود شعراوي" : "الراغبين في التصالح قدموا نحو ٦٠٠ ألف طلب، وبلغ إجمالي المتحصلات حتى ١,٥ مليار



جنيه، منها حوالي نحو ١,١ مليار جنيه رسوم سداد مبلغ جدية التصالح الذي تبلغ نسبته ٢٥٪ من إجمالي قيمة المخالفة، مضيفاً أنه تمت إزالة ٩٦٠٩ مخالفات بناء داخل الحيز العمراني، و٢٠٤٤٧ مخالفة بناء على الأراضي الزراعية، وبلغ عدد الحالات التي تمت إحالتها إلى النيابة العسكرية ١٢٦٤١ حالة.

فيما تقدر لجنة الإسكان بمجلس النواب، عدد المباني المخالفة بـ ٢,٨ مليون مبنى، وعدد الأدوار المخالفة ٣٩٦ ألفاً و٨٧ دوراً، و١,٧ مليون وحدة مخالفة، على مستوى الجمهورية، وهو الامر الذي سبب غضبا بعدد كبير من قرى مصر البالغ عددها ٤٥٠٠ قرية.

أيضا تعد الأزمة الاقتصادية التي تضرب مصر خلال العام الحالي خاصة نتيجة توقف عدد كبير من الاعمال بسبب مرض كورونا ومع حزمة من الضرائب الجديد التي اقرت مع بداية العام المالي في ١ يوليو ٢٠٢٠ ، رغم الخلل في أوضاع عدد كبير من المواطنين المصريين اقتصاديا ومعيشيا، وتأثرهم بتداعيات أزمة فيروس “كورونا”، وتمثل الضرائب أكثر من ٧٥٪ من إيرادات الحكومة المصرية، التي تقدر بـ ١,٢٨٨ تريليون جنيه من الإيرادات المتوقعة بموازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ احد اهم الأسباب في انتشار حالة الغضب والتي استغلتها جماعة الاخوان في دعوى الخروج للتظاهر.

استجابات المواطنين والأجهزة الأمنية لدعوات التظاهر.

لم يستجب المواطنين المصريين لدعوات المقاول الهارب تسائل المواطنين عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن الطرف المستفيد من تلك الدعوات، ولم يتجاوب أحد مع تلك الدعوات بل قرروا التصدي لها متفهمين ظروف الجائحة الاقتصادية التي يعاني منها جميع شعوب العالم بكامله وتداعياتها وما خلفته من آثار شاملة على كافة المجالات.

وهو الامر الذي يشير الي زيادة نسبة الوعي لدى المواطن مما يحاك ضد مصر من مؤامرات كبيرة وأن الرسائل الإعلامية الوطنية نجحت لحد كبير في توضيح المستفيد من الفوضى والتخريب للشعب الذي يعي تماما أن جماعة الإخوان الإرهابية وعصبتها وعناصرها مثيري الفوضى هم من يقومون بتهديد أمنهم بالنزول لإثارة الفوضى.

أيضا التصدي بكل الحسم لتلك الدعوات من وجهة نظر عدد كبير من المواطنين كان ضرورة لتفادي السيطرة بالقوة على مؤسسات الدولة، والحفاظ على إرادة الشعب المصري الذي لفظ الجماعة الإرهابية وقرر دعم مسيرة الإصلاح والاستمرار في التنمية التي بدأها والثقة التي منحها للدولة ومؤسساتها.

وفي اعقاب انطلاق الدعوات التحريضية التي تدعو إلى الانفلات الأمني وإحداث مواجهات تصادمية بين الشعب وأبنائه في جهاز الشرطة كان الرد من المواطنين بالاستمرار في النزول إلى العمل والترحيب بقوات الشرطة التي انتشرت في ربوع مصر لتأمينها وقام المواطنون بتقديم كافة التسهيلات لقوات التأمين والاستجابة للقوانين بفحص البيانات والابتعاد عن دوائر الاشتباه كما كان لقيام بعض المواطنين الشرفاء بالإبلاغ عن المحرضين علي التظاهر دورا كبيرا في التصدي للعنف من عناصر جماعة الإخوان الإرهابية على التظاهر بدون تصريح والتحريض ضد مؤسسات الدولة وممتلكات الشعب، وهو الامر الذي اكدته الجهات الأمنية التي أعلنت انها تلقت مئات البلاغات من المواطنين عن تحركات مريبة في المناطق التي يقيمون فيها. كما قال بيان وزارة الداخلية ان الشرطة تفاعلت بكافة الأجهزة الأمنية مع تلك البلاغات وتوجهت خدمات لتلك المناطق لبعث وترسيخ الإحساس بالأمن لدى المواطنين والتعامل الفوري والحاسم مع أي إخلال بالأمن مما يوضح أنه المواطن المصري كان صاحب دور كبير في توجيه ضربات استباقية لدعوات الفوضى والتخريب، ومساندة الحكومة في التصدي للدعوات الخبيثة الطامعة في إسقاط الدولة لصالح الجماعة الإرهابية مستغلين الاحداث الاقتصادية والقرارات الحكومية التي تدعو لتوفيق وتقنين أوضاع مخالفين البناء.

وفي ذات السياق أيضا يحسب للمواطنين المصريين قيامهم أيضا للتصدي بما يسمي "الإرهاب الإلكتروني" بنشر المحتوى الصحيح الصادر عن الدولة وكذلك في الكشف عن الفبركة ونشر الحقائق وعدم الاستسلام لدعوات التحريض بسرعة الرد على تلك الدعوات الهدامة والتنميط السلبي في وسائط التواصل الاجتماعي.

فيما اتخذت الشرطة جميع الإجراءات الاحترازية والتي تضمنت جمع قوائم بنزلاء الفنادق والمناطق المحيطة بوسط العاصمة مع استمرار الحياة على نحو شبه طبيعي. ومع ذلك، في لوحظ نشر التعزيزات الأمنية في كافة المناطق، ولا سيما قوات "الأمن المركزي" التي صارت تتمركز في نقاط شبه ثابتة بما يضمن لها التحرك السريع والوصول إلى أي مكان في خلال وقت قصير والذي تابع الوضع بصورة كاملة، كان عليه التأكد ان المعادلة من الناحية العملية محسومة لصالح استقرار الدولة المصرية حيث راهنت الدعوات التحريضية علي غضب المواطنين من الرسوم



الجديدة التي فُرضت على الخدمات، وقرارات إزالة المباني المخالفة، وغيرها من الإجراءات التي اتخذها النظام خلال الأشهر الماضية وبدأ تطبيقها لفرض وسيطرة يد الدولة المصرية من جديد علي حالة الفوضى التي أعقبت احداث الخامس والعشرين من يناير لعام ٢٠١١ في ظل غياب المحليات وانتشار الفساد والإرهاب.

خريطة التظاهرات

شهدت بعض القرى في المحافظات خروج أعداد صغيرة غير مؤثرة في المظاهرة الواحدة وهي حي مدين نصر وحي المعادي بالقاهرة وقرية الكداية بأطفيح بمحافظة الجيزة و مدن الابراهيمية بالإسكندرية ومدينة الدلنجات بالبحيرة ومدينة مالاوي بالمنيا ومدينة قوص بقنا وقرية تابعة لمدينة اسوان

وقد شهدت بعض المناطق اشتباكات محدودة مع قوات الأمن، ورشق بالحجارة لسيارات الشرطة، منها مدينة نصر، شرقي العاصمة، والكداية بأطفيح الجيزة، وشدت قوات الأمن حملات استباقية ضد المحرضين في الإسكندرية والبحيرة والمنيا، إلا أن التعامل الأمني كان وفق معايير حقوق الإنسان في المناطق التي شهدت تظاهرات، وفي اليوم التالي، زادت الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الامن لكن سرعان ما احكم الامن قبضته علي الخارجين عن القانون عندما قام أهالي قرية أبو رجوان بمحافظة الجيزة على بحرق مدرعة شرطة أثناء محاولة قوات الامن تفريق المتظاهرين لعدم حصولهم علي تصريح وفق قانون تنظيم التظاهر المصري.

ووفق ما نشر في الصحافة والاعلام المصري والدولي انه تم توقيف عدد لم يتجاوز ٢٠٠ شخص قاموا بأعمال مخالفة للقانون وقد تم الحفظ عليهم وعرضهم علي نيابة امن الدولة العليا وفق نص قانون تنظيم التظاهر وقررت النيابة احتجازهم علي ذمة التحقيق لمدة خمسة عشر يوما للتحقيق معهم في التهم المنسوبة اليهم وهي التظاهر دون ترخيص والقيام بالتعدي علي رجال الامن اثناء قيامهم بعملهم وأيضا اتلاف الممتلكات العامة.

كما كان اللافت للنظر ان أغلب المشاركين في التظاهرات من الأطفال دون سن الثامنة عشر والغريب انهم كانوا يعمدون الي الاشتباك مع قوات الامن واستفزازهم بشكل ملف للنظر خلال تلك التظاهرات وهو الامر الذي جعلنا نتأكد ان منهجية جماعة الاخوان في استخدام الأطفال مازالت مستمرة بهدف احراج الدولة المصرية امام العالم ففي حال تم القبض علي بعض الأطفال من مثيري الشغب خاصة ان بعض منهم كان يحاول الاعتداء علي قوات الامن فتقوم الجماعة بالتهويل ويقوم اعلامهم القطري والتركي بنشر تقارير مفبركة حول قيام الحكومة المصرية بألقاء القبض علي أطفال وهو ما يخالف الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وذلك علي الرغم انه من المعروف ان



استخدام الأطفال في المظاهرات منهج إخواني قديم والذي يستخدم كموجات من الموضة لمحاولة إثارة الشعب المصري، حيث اعتمد الإخوان في البداية علي استخدام المشايخ والمسنين ، ومن ثم النساء وبعده البلطجية المأجورين، والآن يستخدمون الأطفال ويدفعون لهم الأموال، وتعتمد جماعة الاخوان على السيطرة الأيديولوجية عبر استهداف النشء الأصغر سنأ لتضمن ولاءهم عند الكبر، ما ساعدها على التمكين المجتمعي في مصر وأنحاء أخرى قبل أن تتمكن من ارتقاء السلطة في عام ٢٠١٢ ثم سقطت سريعاً بعد عام واحد.

ويطالب الملتقى المجلس القومي للأمومة والطفولة بالتدخل لحماية الأطفال من توريطهم في أعمال عنف وشغب حرصاً على مستقبلهم .

وكانت قبل تفكيكها وتحويلها الي جماعة محظورة تعمد جماعة الاخوان علي استهداف الأطفال لتجنيدهم ابتداءً من سن التاسعة لتلقينهم فكراً وأيديولوجياً، وفي الجامعات يستكشف أعضاء الإخوان المحليون الأعضاء الجُدد في كل جامعة مصرية تقريباً، ويبدأ هؤلاء المتعهدون بتجنيد الأعضاء بالتقرب إلى الطلاب الذين يُظهرون أمارات قوية على التقوى، ويقوم بعض أعضاء الإخوان بمقابلة ومصادقة الطلاب الجُدد وإشراكهم في أنشطة عادية غير سياسية، مثل كرة القدم ومساعدتهم في دروسهم، لبناء علاقات مع أهدافهم من أجل التدقيق في تدينهم، ويمكن لعملية التجنيد هذه أن تستغرق عاماً كاملاً.

التناول الإعلامي للحدث

غابت لقطات الاحتجاج عن جميع وسائل الإعلام المصرية، والتي عمدت الي تناول الاحداث الإيجابية التي قامت الدولة المصرية بها خلال الفترة الماضية عبر تقارير إعلامية كما عمدت الي توضيح الأكاذيب التي تبث من تركيا، واصفين ما يبثونه بالأكاذيب، كما اطلقت بعض القنوات هاشتاج "محدث شاف الثورة." كتعبير عن ضعف استجابة المواطنين لدعوات الخروج ضد النظام الحاكم في مصر.

بيد انه في الوقت الذي لم تفرد فيه القنوات المصرية المحلية وقت لعرض ما سميت بالتظاهرات افردت قنوات تركيا وقطر ساعات طويلة من البث لعرض التظاهرات التي كانت اغلبها مفبركة او قديمة وذلك كما أوضح موضع بي بي سي والذي اكد انه عند تحليل المحتوى المذاع وجد انه فيديوهات قديمة وليست كما ادعت تلك القنوات انها بث مباشر.

كما عمدت تلك القنوات علي تحريض المصريين للخروج مستخدمة أثر وتبعات قانون التصالح في مخالفات البناء في محالة منها لاستعداد المخالفين للوقوف ضد القانون الذي اقر في البرلمان داعين المواطنين الي القيام بأعمال من شأنها هدم استقرار الدولة وعلي رآئسها دعوتهم لقتل رجال الشرطة والاشتباك معهم.

وقد قامت الصحافة المصرية بدورها الفاعل تجاه توضيح حقيقة الدعوات التي تبثها تلك القنوات ومنها: -

- ذكرت جريدة الدستور "أن قناة الجزيرة تحاول إثارة الفتن وتصوير وجود تظاهرات وهمية في مصر، لمساندة دعوة المقاول الأجير محمد علي، بالتظاهر ضد الدولة المصرية"
- كما ذكرت الدستور " بأن الإعلامي أحمد موسى أكد ، أن هناك مجموعة من البلطجية في مركز أطفيح بالجيزة اعتدوا على سيارة شرطة وأتلفوها، مؤكِّدًا أن ما حدث ليست له علاقة بدعوات الإخوان."
- وكتبت أيضا "أن المصريون كذَّبوا حقيقة التظاهرات الزائفة في بعض مناطق الجمهورية، تزامنا مع دعوة أبواق جماعة الإخوان الإعلامية للتظاهر اليوم ٢٠ سبتمبر، وأثبتوا وهمية مقاطع الفيديو، وبعض الصور التي تروجها عناصر "الجماعة الإرهابية" على مواقع التواصل الاجتماعي وأن ما يظهر في الصور هي خناقات بلطجية."
- فيما ذكرت جريدة اليوم السابع، بأن قناة الجزيرة الإخبارية أخذت تتلاعب بالصور والفيديوهات وتفبرك أحداث، وأن جماعة الإخوان فشلت للمرة الـ١٨ في الدعوة للتظاهرات.

كما قام عدد من الإعلاميين المصريين بتسليط الضوء على تصريحات الإعلاميين والمسؤولين واعضا البرلمان والتي اشارت الي فشل الدعوة إلى التظاهرات، وكشف دور المقاول محمد علي، الذي تستخدمه في الدعوة للتظاهرات كدمية تحركها كيف تشاء الجماعات والجهات التي لا تريد لمصر الاستقرار.

وهو الامر الذي ادي الي خلق حالة ثورية معاكسة من خلال تريندات مؤيدة للقيادة السياسية المصرية والتي تطالب بالاستمرار في تنفيذ القانون تؤيد القيادة في كافة قراراتها، عن طريق مجموعة من الفيديوهات لبعض الفنانين وتصريحات لبعض رجال الأعمال والسياسيين يظهرون امتنانهم للقيادة السياسية التي استطاعت في ظل الازمة الاقتصادية العالمية ان تحافظ علي الاقتصاد والدولة المصرية من كافة الأمور التي يمكن ان تعمل علي هدم الدولة.



الغاز سر دعم تركيا وقطر لدعوات التظاهر ضد النظام المصري

بسبب اشتداد الصراع على حقول الغاز في شرق البحر المتوسط بين الدول الشاطئية منذ أكثر من عقد من الزمان، والتي تشير التقديرات إلى احتوائها على ثالث أكبر تجمع للغاز في العالم، بعد الخليج الفارسي وبحر قزوين.

وعقب عزل محمد مرسي من الرئاسة في مصر، ورفض تركيا الاعتراف بثورة الثلاثين من يونية ، بادرت القيادة السياسية المصرية بترسيم الحدود البحرية مع قبرص واليونان. بينما تجاهلت ترسيم الحدود البحرية مع تركيا، كما قام الرئيس السيسي عقب استلامه للحكم، في نوفمبر ٢٠١٤ بعقد قمة مع رؤساء حكومتي قبرص واليونان سميت إعلاميا بقمة الكلاماتا، وتم التوقيع على الاتفاقية الإطارية المتعلقة بترسيم الحدود البحرية بينهم دون تركيا، وهو الامر الذي اعتبرته تركيا اعتداء علي المصالح التركية في البحر المتوسط والتي تزعم أن المسافة بين مصر وتركيا عند أقرب نقطة بين شاويش كوي التركية وبلطيم المصرية، هي أقرب من المسافة بين قبرص واليونان، الأمر الذي يسمح لمصر وتركيا أن تقسما الحدود البحرية دون قبرص واليونان، طبقا لاتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بترسيم الحدود البحرية.

ويأتي نجاح السيسي في إقناع اسرائيل بنقل الغاز المكتشف إلى محطات التسييل والتي كانت شبه متوقفة عن العمل بسبب توقف التصدير، ليفشل الخطة التركية جزئيا والتي تهدف لجعل تركيا عقدة لمرور أنابيب الغاز إلى أوروبا خاصة بعد توتر العلاقات بين انقره وتل ابيب بسبب أسطول الحرية عام ٢٠١٠، ورغم قيام اسرائيل بتسريع المصالحة مع تركيا عام ٢٠١٦ مع دفع تعويضات للجانب التركي، أملا في تمرير أنبوب الغاز الإسرائيلي لأوروبا عبر تركيا، التي تعتبر الطريق الأقصر والأقل تكلفة (حوالي ٣ مليار دولار) مقابل خط الغاز لليونان والذي يتكلف من ٧ إلى ٨ مليار دولار إلا أن أنبوب الغاز الذي سيمر بجوار قبرص يشترط توافق تركي قبرصي، وفي ظل توتر العلاقات بينهما يصبح المشروع معلقا الي امد بعيد وهو الامر الذي الي ادي الي قيام تركيا بمنع سفن تنقيب تابعة لشركة إيني الإيطالية، من بلوك ٣ القبرصي في فبراير ٢٠١٨، بدعوي انتهاك حقوق القبارصة الأتراك، خصوصا وأن الجزيرة القبرصية لا تزال مقسمة بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين منذ ١٩٧٤ ولا تزال القضية عالقة، حيث تصر تركيا علي عدم اتخاذ قبرص لأي مبادرات في التنقيب عن الغاز قبل حل مشكلة توحيد الجزيرة.

ومما لا شك فيه أنّ مصر حققت نجاحات كبيرة في منتدى الشرق المتوسطي للغاز، الذي قضي علي طموح أردوغان نهائيا في أن تكون تركيا مركزا إقليميا للطاقة بالشرق الأوسط الذي يحتوي علي احتياطات ضخمة من الغاز ولتصديره

لأوروبا لتحقيق مكاسب اقتصادية هائلة ، ولكن القاهرة حلت مكانه ، الأمر الذي أفقد أردوغان العقل والسعي الدائم إلى الهجوم على مصر في كل مناسبة. وخطابه العدائي الأخير في الأمم المتحدة هو استمرار لمسلسل السقطات ضدّ مصر منذ ثورة ٣٠ يونية، التي أطاحت بنظام الإخوان كما أنّ مصر أحبطت كلّ المخططات التركيّة وتسيّدت الموقف في شرق المتوسط بعد الاتفاقات التي أبرمتها مع قبرص وإسرائيل في مجال الطاقة ، الأمر الذي أصاب القيادة التركيّة بالإحباط الشديد لطموحها في أن تكون مركزاً إقليمياً لتصدير الغاز لأوروبا ، ودفعها إلى اللجوء للتصريحات العنترية للتغطية على فشلها في هذا الملف، إلى جانب خلافها السياسيّ مع القاهرة، لدعمها جماعة الإخوان.

أيضاً يأتي شعور تركيا انها لن تستطيع منافسة مصر كمورد للغاز، في ضوء احتياطات القاهرة وإنتاجها، خاصة إنّ مصر تخطّط لأن تصبح مركزاً إقليمياً يسهّل تصدير الغاز من الدول المجاورة، بما في ذلك قبرص لإحباط المخططات التركيّة التي تريد الحفاظ على أهميّتها كطريق لعبور الغاز إلى أوروبا، إضافة إلى الاختلافات الإيديولوجية تجاه قبرص/شمال قبرص .

وهو ما يفسر الدعم التركي لجماعة الإخوان ومحاولاتها الدائمة للهجوم علي النظام المصري حيث أصبحت تركيا لا تمتلك الا خيارات محدودة، في ظلّ الظروف الحالية التي تمرّ بها، في حين أنّ مصر ستواصل الضغط لتنفيذ خطط الغاز الطويلة الأجل في منطقة شرق البحر المتوسط.

ومنذ أن تم الإعلان عن واحد من أهم مشروعات تنمية حقول الغاز الطبيعي في مصر، وهو "حقل ظُهر"، وتصنيف الشركات العاملة في مجال الغاز له بأنه أكبر كشف غاز بالبحر المتوسط، بل أكبر الاكتشافات في العالم، وأعداء مصر من حينها يفكرون في كيفية مواجهته خاصة أنّ الاكتشافات الضخمة لحقول الغاز الطبيعي في مصر، أضرت بمكانة قطر في السوق العالمية، لاسيما مع انخفاض واردات الشرق الأوسط من الغاز بنسبة ٣٧٪ عام ٢٠١٨، بالتزامن مع تحقيق مصر خلال الأعوام الثلاثة الماضية اكتشافات غاز جديدة واتفاقات بالبحر المتوسط من شأنها تحويلها إلى مركز إقليمي لتداول الطاقة. خاصة وأن وقف مصر لواردها سيؤثر على صادرات قطر من الغاز "المسال" لاسيما أنها كانت تستورد نحو نصف احتياجاتها من "المسال" من قطر.